

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2015/IG.1/3(Part III)
2 February 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة
الدورة العاشرة
عمّان، 22-23 آذار/مارس 2015

البند 4 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

الطاقة المستدامة في المنطقة العربية

نحو أجندة إقليمية لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

موجز

تتناول هذه الوثيقة الملامح الأساسية لأجندة إقليمية تهدف إلى تفعيل قرار الأمم المتحدة في إعلان الفترة 2014-2024 "عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع". وقد اتخذ هذا القرار بناءً على مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع" التي أطلقها في أواخر عام 2011 وحدد لها أهدافاً ثلاثة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام 2030 وهي: (أ) كفاءة توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع؛ (ب) مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛ (ج) مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.

كذلك تتناول الوثيقة بالتحليل البيان المشترك للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية للأمم المتحدة الصادر في المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة باعتباره خارطة طريق ترسم المعالم الأساسية للأجندة الإقليمية لتفعيل مبادرة الأمم المتحدة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1مقدمة
<u>الفصل</u>		
4	10-5 أولاً- مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة حول توفير الطاقة المستدامة للجميع....
4	8 ألف- كفاءة توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع
4	9 باء- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة
5	10 جيم- مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي
5	19-11 ثانياً- خارطة التنفيذ المقترحة من الأمين العام
5	14-11 ألف- رؤية الأمين العام
6	17-15 باء- برنامج العمل العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع
8	19-18 جيم- الهياكل الحالية لتأطير مبادرة عقد "الطاقة المستدامة للجميع"
<u>ثالثاً-</u>		
8	28-20 مقترحات اللجان الإقليمية الخمس والبيان المشترك الصادر عن أمنائها التنفيذيين في المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة
9	25-22 ألف- لمحة عامة عن البيان
9	28-26 باء- خارطة الطريق
10	40-29 رابعاً- الأجندة الإقليمية وأهميتها بالنسبة إلى المنطقة العربية
11	36 ألف- إصلاح سوق الطاقة
12	37 باء- كفاءة الطاقة
12	38 جيم- الطاقة المتجددة
12	39 دال- الوصول إلى خدمات الطاقة
12	42-40 هاء- المجالات ذات العلاقة
14	 المرفق- الترجمة العربية للنص الأصلي للبيان المشترك الصادر عن الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة في مناسبة المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2014

مقدمة

1- تعتبر دول عربية عديدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في العالم. فالإحصاءات تبين أن نصيب الدول العربية من إجمالي الصادرات بلغ 35 في المائة للنفط الخام و20 في المائة للغاز الطبيعي، وأن حصة المنطقة العربية من إجمالي الاحتياطي العالمي بلغت 43 في المائة بالنسبة إلى النفط و27 في المائة بالنسبة إلى الغاز الطبيعي في عام 2011. وتتفاوت الدول العربية من حيث نصيبها من هذه الموارد، غير أن معظمها يجتمع على نمط استهلاك غير مستدام للطاقة. ومن الملاحظ أن دول المنطقة شهدت، خلال العقدين الماضيين، نمواً مطرداً في مستويات استهلاك الطاقة الأولية، حيث ارتفع نصيب الاستهلاك المحلي من الطاقة المنتجة في هذه الدول من حوالي 25 في المائة في عام 2001 إلى حوالي 35 في المائة في عام 2011⁽¹⁾. ومن المتوقع أن يتفاقم استهلاك الطاقة في ظل غياب تدابير تصحيحية جديّة، واعتماد سياسات الدعم المالي المباشر وغير المباشر لأسعار الطاقة لدى المستهلك النهائي في أغلب الدول العربية، وذلك بنسب تراوحت عام 2011 بين 2.5 و16.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد احتساب الضرائب⁽²⁾، وقاربت 9 إلى أكثر من 40 في المائة من الإنفاق الحكومي⁽³⁾.

2- وستؤدي هذه الأنماط في الاستهلاك إلى أوضاع تهدّد مسار التنمية في المنطقة. والجدير بالذكر أن الدول العربية تستهلك أكثر من ضعف الكمية التي تستهلكها دول المجموعة الأوروبية لإنتاج القيمة نفسها من الناتج المحلي⁽⁴⁾. أما خدمات الطاقة بجودة مقبولة، فيتفاوت مستوى توفرها بين المواطنين في العديد من البلدان.

3- وقد أدركت دول المنطقة خطورة هذه الأوضاع فشرعت مؤخراً في بذل جهود لاعتبار كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة جزءاً أساسياً من خطط النمو الاقتصادي. ولكن هذه الجهود تحتاج إلى دعم متواصل لضمان الانتقال إلى منظومات مستدامة للطاقة.

4- وتلتقي هذه الجهود مع مبادرة الأمم المتحدة بإعلان الفترة 2014-2024 "عقد الطاقة المستدامة للجميع" وأهدافها الثلاثة التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2030 وهي: (أ) كفاءة توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع؛ (ب) مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛ (ج) مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي. وقد أصدر الأمانة التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة بياناً مشتركاً يحدد المعالم الأساسية لأجندة إقليمية لتفعيل مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع" ودفع الدول الأعضاء إلى اعتماد منظومات للطاقة أكثر استدامة. وقد دُعيت الدول إلى تحسين كفاءة الطاقة باعتبار ذلك أكثر الخيارات فعالية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بكلفة ميسرة في معظم بلدان العالم، وإلى إعادة تصميم سياسات الطاقة المتجددة بمزيد من الفعالية، وإلى تعبئة الموارد الكافية لضمان تكافؤ فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وتضمن البيان بعض التوصيات العملية المعروضة في الجزء الأخير من هذه الوثيقة.

(1) حسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) للفترات المعنية.

(2) Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications- IMF 2013

(3) حسابات أجريت بالاستناد إلى الأرقام الواردة في المرجع السابق، وبيانات البنك الدولي، data.worldbank.org.

(4) International Energy Agency, "Key world Energy Statistics-2014"

أولاً- مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة حول توفير الطاقة المستدامة للجميع

5- أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2011 مبادرة تهدف إلى تحفيز الدول الأعضاء على العمل لتحقيق ثلاثة أهداف واضحة من أجل توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام 2030. وتتلخص هذه الأهداف في ما يلي:

- (أ) كفاءة توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع؛
- (ب) مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛
- (ج) مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.

6- وقد عرضت هذه المبادرة التي حملت عنوان "الطاقة المستدامة للجميع" على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وجرى تناولها كروية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁵⁾ التي كانت وثيقة العمل المعتمدة في مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة في عام 2012، وذلك باعتبار توفير الطاقة المستدامة للجميع في طليعة الأولويات، كونه شرطاً أساسياً لتأمين متطلبات التنمية المستدامة.

7- وقد أكد الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية على ضرورة تنفيذ المبادرة دون إبطاء، وذلك في تقريره المعنون "المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل"⁽⁶⁾ والذي نشر في كانون الثاني/يناير 2012. وفي ما يلي لمحة عن الأهداف الثلاثة للمبادرة.

ألف- كفاءة توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع

8- يرمي هذا الهدف إلى "ضمان حصول الجميع على خدمات الإمداد بالطاقة المستمدة من المصادر الحديثة". كما جاء في مذكرة الأمين العام "توفير الطاقة للجميع" الذي تضمن رؤيته لرسم طريق العمل لإنجاز الأهداف الثلاث⁽⁷⁾. ويمكن في مرحلة أولى تنفيذ هذا الهدف من خلال حصول الجميع على الخدمات الكهربائية الأساسية كالإنارة والخدمات الصحية والاتصالات وتشغيل البرادات وتعميم مواعد الطهي النظيفة والحصول على وقودها.

باء- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة

9- يرمي هذا الهدف إلى تخفيض كميات الطاقة التي يحتاج إليها المستخدم النهائي لتأدية مختلف خدمات الطاقة، وإلى تحسين كفاءة إنتاج الطاقة وتوزيعها. ويحدد هذا الهدف الذي يراعي خصائص البلدان رقماً نسبياً ينبغي على كل منها بلوغه من خلال مضاعفة الجهود في تحسين كفاءة الطاقة في حدود عام 2030، وذلك في

(5) قرار الجمعية العامة 288/66.

(6) وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/66/700).

(7) وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/66/645).

شتى مجالات استخدام الطاقة وإنتاجها وتوزيعها. وتجدر الإشارة إلى الجدوى الاقتصادية التي تتحقق مع بلوغ هذا الهدف، وذلك على صعيد المستخدم النهائي كما على صعيد البلد. ومجالات تحقيق هذا الهدف متعددة وكثير منها لا يتطلب جهوداً معقدة. وهو يساهم في تحقيق الهدفين الأول (كفاءة توفير الطاقة الحديثة للجميع) والثالث (مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي). فالأجهزة والمنظومات الأكثر كفاءة تتطلب كمية أقل من الطاقة لإسداء الخدمات، وبالتالي يمكن تحويل ما تم توفيره من الطاقة إلى مزيد من المستخدمين.

كما ينتج عن ذلك تخفيض في احتياجات الطاقة عامة يجعل الزيادة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة سهلة المنال.

جيم- مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي

10- يرمي هذا الهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في شتى المجالات، وذلك إما بشكل مباشر لتوفير بعض خدمات الطاقة كتسخين المياه (الطاقة الشمسية الحرارية) أو ضخ مياه الري (طاقة الرياح) أو غير مباشر، كاستعمالها لتوليد الكهرباء ثم استخدامها في توفير خدمات الطاقة عبر الشبكة المركزية لإمداد الكهرباء، أو عبر نظم لامركزية، فردية أو جماعية. ويحدد هذا الهدف الذي يراعي خصائص البلدان رقماً نسبياً ينبغي على كل بلد بلوغه، من خلال مضاعفة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المعتمد لديه في حدود عام 2030. ويساهم هذا الهدف في تحقيق الهدف الأول من المبادرة. ذلك أن التكنولوجيا الحديثة للطاقة المتجددة تقدم حلولاً عملية وغير مكلفة نسبياً لتوفير خدمات الطاقة الحديثة في بعض المجتمعات الريفية التي يصعب وصلها بالشبكات التقليدية للكهرباء. وتلبية المزيد من الحاجات عن طريق الطاقة المتجددة تمكن من تحويل ما تم توفيره لتغطية المزيد من المستخدمين.

ثانياً- خارطة التنفيذ المقترحة من الأمين العام

ألف- رؤية الأمين العام

11- تطرق الأمين العام في المذكرة الأنفة الذكر إلى ضرورة الإسراع في وضع آليات تكفل إنجاز الأهداف الثلاثة لمبادرة "توفير الطاقة المستدامة للجميع". وتحدد هذه الوثيقة الشروط التي يجب التقيد بها والحوافز التي يتعين التغلب عليها. وتشكل منظومة الطاقة السائدة اليوم حول العالم الحاجز الأبرز في وجه تنفيذ المبادرة نظراً إلى أنها تتجه إلى المحافظة على الأوضاع القائمة عبر الأطر المؤسسية والسياسات والترتيبات المعتمدة في القطاعات الاقتصادية المعنية، مما قد يؤخر اعتماد البدائل المطروحة.

12- وتتعدد العقبات المالية المرتبطة بالتكاليف الأولية لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، لا سيما عند تسديدها مباشرة من طرف المستخدم النهائي. فهناك عدد محدود من مصادر التمويل التي تلائم خصوصيات مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة نظراً إلى تكاليف معاملاتها الباهظة قياساً بحجمها.

13- أما العقبات الأخرى فهي مرتبطة بتسعير الطاقة على المستوى الوطني، والسياسات والممارسات ذات الصلة السائدة. وتؤدي هذه الظروف إلى تقليص عائدات مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. فالدعم الكبير لأسعار الطاقة التقليدية في العديد من البلدان العربية لدى المستهلك النهائي يمنع مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة من تحقيق الجدوى الاقتصادية اللازمة لاعتمادها كحلول بديلة. ومما يؤخر اعتماد الطاقة البديلة

أيضاً عدم احتساب التكاليف غير المباشرة لمصادر الطاقة التقليدية، كالتكاليف البيئية والصحية الناجمة عن التلوث، والتكاليف الاقتصادية والأمنية المرتبطة باستيراد الوقود. كذلك يعاني العديد من البلدان من نقص شديد في الموارد البشرية القادرة على تقييم خيارات الطاقة البديلة من الناحية الفنية وغيرها ووضع السياسات الملائمة. والنماذج التجارية التقليدية السائدة في مجال الطاقة هي من العقبات التي تعوق إدراك الأهداف الثلاثة. فقد جرى تطوير هذه النماذج في إطار المنظومة التقليدية لإمدادات الطاقة، والتي تعتمد على شبكات مركزية في إمداد المواطنين بنسب عالية من الطاقة الكهربائية. لكن هذه الشبكات قد لا تكون الأنسب لإمداد المناطق النائية والبعيدة عن الشبكة، أو المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وفي هذه الحالات قد يكون من الأفضل الاعتماد على شبكات مصغرة مستقلة بذاتها، أو غير ذلك من الحلول اللامركزية. لكن هذه الحلول البديلة تفتقر إلى وجود نماذج تجارية ملائمة معتمدة على نطاق واسع.

14- وقد تطرقت وثيقة الأمين العام إلى العديد من الحلول والمبادئ التي يمكن اعتمادها لتجاوز الصعوبات والحوجز التي تم ذكرها، ومنها:

- (أ) إلتزام أصحاب المصلحة بإنشاء منظومة مستدامة للطاقة من خلال أداء أدوار ريادية في الميادين ذات الصلة؛
- (ب) اعتماد سياسات وأطر تنظيمية تدعم المنظومة الجديدة للطاقة المستدامة وتحفز على نشر الحلول الخاصة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛
- (ج) توفير مصادر التمويل الضرورية لإنجاز هذا التحول المنشود في منظومة الطاقة سواءً على المستوى الوطني أو الدولي؛
- (د) بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لوضع البرامج واتخاذ الإجراءات اللازمة لإرساء المنظومة الجديدة للطاقة المستدامة؛
- (هـ) دعم الابتكار من خلال تأمين الموارد اللازمة للبحوث والتنمية في مجال تطوير تكنولوجيات فعالة وغير مكلفة تمكن من تحقيق أهداف "توفير الطاقة المستدامة للجميع"؛
- (و) توعية أصحاب المصلحة بالحلول الجديدة وتعريفهم بأفضل الممارسات وتوجيه الخيارات الفردية والسلوكيات ذات الصلة.

باء- برنامج العمل العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع

15- كلف الأمين العام للأمم المتحدة فريق عمل رفيع المستوى بوضع برنامج عمل عالمي يمكن من تحقيق الأهداف الثلاثة لمبادرة "الطاقة المستدامة للجميع". وقدم الأمين العام هذا البرنامج في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في مذكرة بعنوان "الطاقة المستدامة للجميع: برنامج عمل عالمي"⁽⁸⁾.

(8) وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/67/175).

16- وقد حدد برنامج العمل العالمي الخطوط العريضة لهذه الأجندة العالمية والجهات المعنية بها والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها. ويهدف البرنامج إلى مساعدة البلدان وأصحاب المصلحة على تحديد المسارات التي سيعتمدها لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، على أساس الخيارات التكنولوجية الملائمة لظروفهم الوطنية والمحلية.

17- ويتضمن برنامج العمل العالمي أحدَ عشرَ مجال عمل تهدف إلى تحقيق الأهداف الثلاثة، تشمل سبعة مجالات "قطاعية" وأربعة مجالات "تمكينية".

(أ) أما المجالات القطاعية فتناولت:

(1) أجهزة الطهو الحديثة ووقودها: توفير خدمات الطاقة الحديثة لمن يفتقرون إلى معدات نظيفة وفعالة بما في ذلك الوقود؛

(2) حلول توزيعية للطاقة الكهربائية: إتاحة فرصة الحصول على الكهرباء خارج نطاق الشبكة أو من خلال حلول تتمثل في الشبكات المصغرة أو الصغيرة؛

(3) البنية التحتية للشبكة وكفاءة التوصيل: توسيع نطاق شبكة الكهرباء وزيادة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها؛

(4) الطاقة المتجددة الواسعة النطاق: التعجيل بتطبيق الحلول القائمة على الطاقة المتجددة المرتبطة بالشبكة ومد ما يتصل بها من بنية تحتية للنقل والتوزيع؛

(5) العمليات الصناعية والزراعية: تحسين كفاءة الإنتاج، سواء المباشر أو من خلال شبكة الترمين، والتحول من مواد أولية كيميائية إلى مواد أولية حيوية؛

(6) النقل: زيادة الكفاءة في استخدام الوقود لجميع فئات المركبات، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في الإمداد بالوقود، وإيجاد بدائل للمركبات الشخصية ووسائل شحن البضائع، والتنمية العمرانية القائمة على خدمات النقل العام؛

(7) المباني والمعدات: تحسين الكفاءة من خلال التصميم السليم للمباني وعزلها وإعادة تجهيزها، وإدماج خيارات التوليد الذاتي لمصادر الطاقة المتجددة قدر الإمكان، إلى جانب المعدات والتجهيزات الاستهلاكية الأكثر كفاءة.

(ب) وأما المجالات التمكينية فتهدف إلى "دعم مجالات العمل القطاعية على الصعيد المحلي والإقليمي والقطري" وقد تناولت:

(1) تخطيط الطاقة والسياسات المتعلقة بها على جميع المستويات: تشجيع العمل المباشر العام وتحسين السياق القانوني والإداري لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بنجاح؛

(2) نموذج الأعمال والابتكار التكنولوجي: وضع نهج جديد للتغلب على العقبات التي عرقلت نشر تكنولوجيات وخدمات الطاقة المستدامة في الماضي". وللإسهام في الرفع من موثوقيتها وجعل تكاليفها في المتناول ولإرساء حوافز للابتكار؛

(3) المسائل المالية وإدارة المخاطر: تشجيع الآليات التي تخفف المخاطر وترفع من مستوى الاستثمار الخاص في الطاقة المستدامة من خلال الاستخدام الموجه للمال العام والأموال المخصصة للأعمال الخيرية؛

(4) بناء القدرات وتبادل المعارف: تطوير القدرات البشرية والمؤسسية واعتماد استراتيجيات ثبت نجاحها في أماكن أخرى للإسراع بمحاكاتها في جميع أنحاء العالم.

جيم- الهياكل الحالية لتأطير مبادرة عقد "الطاقة المستدامة للجميع"

18- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين إعلان الفترة 2014-2024 "عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع"⁽⁹⁾. وعين الأمين العام ممثلاً خاصاً له ورئيساً تنفيذياً للإشراف على تحقيق ما جاء في برنامج العمل العالمي. فأنشئ مجلس استشاري رفيع المستوى لوضع إطار لهذه المبادرة، يضم ممثلين عن بعض الحكومات والشركات والمؤسسات العالمية، ويرأسه الأمين العام. وأنشئت ثلاث لجان متخصصة انبثقت عن المجلس الاستشاري، هي لجنة النفاذ إلى الطاقة ولجنة كفاءة الطاقة واللجنة المالية، أعدت كل واحدة منها تقريراً مفصلاً عن الموضوع الذي تشرف عليه. كذلك أنشئت لجنة تنفيذية للإشراف على مختلف الأعمال والأنشطة ذات الصلة. وعُين فريق تيسير عالمي يترأسه الممثل الخاص للأمين العام والرئيس التنفيذي للمبادرة ويضم الأمانة العامة التي كلفت بمتابعة الأعمال والأنشطة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. وتم تعزيز هذه الهياكل بشبكة عالمية من الشركاء والداعمين تضم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية.

19- وقد تعهدت العديد من حكومات الدول الأعضاء بتقديم الدعم المادي لتحقيق أهداف المبادرة على المستوى الدولي، والتزمت جميع الدول الأعضاء بوضع أهداف وطنية وتنفيذ سياسات محلية واضحة لإحداث تحول حقيقي في منظومات الطاقة المعتمدة لديها.

ثالثاً- مقترحات اللجان الإقليمية الخمس والبيان المشترك الصادر عن أمنائها التنفيذيين في المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة

20- عُقد المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة في الحمامات، تونس، في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وتناول قضايا كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والسياسات الكفيلة بدعم تمويل برامجها ومشاريعها.

21- وقد شاركت في تنظيم هذا المنتدى اللجان الإقليمية الخمس: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة

(9) قرار الجمعية العامة A/RES/67/215 الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2012.

الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتخلله حوار رفيع المستوى حول آفاق التعاون الدولي لتحقيق الطاقة المستدامة للجميع. حضر المنتدى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين عن تنفيذ سياسات الطاقة المستدامة في بلدانهم. وقد توجه الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس إلى المنتدى ببيان مشترك حددوا فيه خارطة طريق لأجندة إقليمية لتحقيق الأهداف الثلاثة لعقد "توفير الطاقة المستدامة للجميع". وفيما يلي عرض لأهم ما جاء في هذا البيان (يتضمن المرفق ترجمة النص الكامل للبيان).

أف- لمحة عامة عن البيان

22- تطرق البيان إلى الأوضاع العامة السائدة في العالم فيما يخص الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحول دون تحقيق أهداف "الطاقة المستدامة للجميع". وبين الأسباب التي تحتم تحسين كفاءة الطاقة في معظم البلدان، باعتبار هذا الخيار "أحد أكثر الخيارات فعالية، بكلفة ميسرة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في معظم بلدان العالم. فهو يسهم في تحقيق أمن الطاقة وحفظ البيئة، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي"، وذلك نظراً إلى أن معظم دول العالم تزخر بإمكانيات وافرة لتحسين كفاءة الطاقة.

23- وأشار البيان كذلك إلى ضرورة "إعادة النظر في سياسات الطاقة المتجددة وتعديلها" من أجل "تذليل العقبات التي تحول دون تنافسها بشكل عادل مع أنواع الطاقة التقليدية... ووضع سياسات تراعي الظروف الاقتصادية والتحديات التنموية التي تواجهها البلدان" التي تزخر بإمكانات وافرة من مصادر الطاقة المتجددة.

24- كذلك تطرق إلى ضرورة تعبئة الموارد اللازمة للحصول على خدمات الطاقة الحديثة بشكل عادل، من خلال "الاستثمار في جميع حلقات سلسلة القيمة في قطاع الطاقة، بدءاً بإنتاج الطاقة الأولية وصولاً إلى استخدامها النهائي". فعلى الحكومات المعنية أن تضع "رؤية طويلة الأمد لتوفير خدمات الطاقة المستدامة" تقوم على سياسات مستدامة، وأنظمة تمكن منتجي الطاقة ومستهلكيها من التأقلم مع سوق للطاقة دائمة التجدد. كما ينبغي على هذه الرؤية أن تشمل بشكل خاص "حصول الفئات الضعيفة على خدمات الطاقة الحديثة كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر وسياسات التنمية الاجتماعية".

25- ودعا البيان "الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية الخمس إلى الإسراع في الانتقال إلى منظومة جديدة ومستدامة وعادلة للطاقة"، كما عرض إمكانية مساهمة اللجان في مساعدتها على وضع خطط عمل كفيلة بتلبية احتياجاتها لتحقيق أهداف مبادرة الأمين العام في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

باء- خارطة الطريق

26- قدم البيان في جزئه الثاني خارطة طريق مفصلة تحدد المحاور الأساسية التي ينبغي معالجتها وملاحم الإجراءات التي ينبغي الشروع في إعدادها وتنفيذها. وقد شملت هذه المحاور إصلاح سوق الطاقة، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والنفوذ إلى الطاقة، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا، وبيانات ومؤشرات الطاقة وتحليلها.

27- وتضمن كل محور مجموعة من المقترحات العملية الموجهة إلى الدول الأعضاء، لمساعدتها على وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تمكنها من الانتقال إلى منظومة للطاقة تتسم بالاستدامة وتستجيب

لمبادرة "الطاقة المستدامة للجميع"، وفي الوقت نفسه تلبية تطلعات الدول الأعضاء إلى التنمية وإلى غد أفضل لمواطنيها.

28- وقد تبنى المشاركون في المنتدى ما جاء في بيان الأمناء التنفيذيين للجان الخمس.

رابعاً- الأجندة الإقليمية وأهميتها بالنسبة إلى المنطقة العربية

29- لا شك في أن بلدان المنطقة العربية في أشد الحاجة إلى اعتماد نموذج أكثر استدامة لإنتاج الطاقة واستخدامها، في ظل تزايد مستويات استهلاك الطاقة محلياً في العقدين الماضيين، وفي غياب شبه كلي لطرق الاستخدام الرشيد للطاقة. وستواصل مستويات استهلاك الطاقة ارتفاعها ما لم تعتمد بلدان المنطقة تدابير تصحيحية جديّة من شأنها ترشيد أساليب الاستخدام المعتمدة. وغياب هذه التدابير سيؤدي إلى النتائج التالية:

(أ) بالنسبة إلى دول المنطقة العربية ذات الاقتصادات المعتمدة على تصدير النفط والغاز، سيؤدي تزايد استهلاك الطاقة محلياً إلى انخفاض مستوى التصدير، وبالتالي انخفاض الإيرادات المالية، ما يمكن أن يؤثر سلباً على التنمية فيها. وقد تقلص كثيراً حجم الكمية المصدرة نسبة إلى الكمية المستهلكة محلياً في أغلب الدول العربية المصدرة، فبين عام 1995 و عام 2012، انخفضت هذه النسبة في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال من 5.4 أضعاف إلى 2.1 أضعاف الكمية المستهلكة، وفي الإمارات العربية المتحدة من 4.4 إلى 1.9 وفي الجزائر من 3.5 إلى 2.1⁽¹⁰⁾؛

(ب) بالنسبة إلى الدول التي ما زال لديها قدرة تصديرية متواضعة للنفط أو الغاز (مثل تونس ومصر والجمهورية العربية السورية)، فإن معدلات استهلاك الطاقة الحالية ستؤدي بها لا محالة إلى الانضمام إلى مجموعة الدول التي تعتمد أساساً على الاستيراد لتلبية حاجاتها من الطاقة؛

(ج) بالنسبة إلى الدول العربية المستوردة لحاجاتها من الطاقة (مثل لبنان والاردن والمغرب) فإن تنامي استهلاك الطاقة سيجعلها عرضة لتقلبات أسعارها في السوق العالمية، ما من شأنه أن يهدد أمن الطاقة فيها.

30- وتحتاج بعض بلدان المنطقة إلى تحسين الوصول إلى خدمات الطاقة، حتى يتمكن الجميع من الاستفادة من هذه الخدمات بالجودة المرجوة. فخدمات الطاقة الكهربائية لا تزال غير معممة في بعض بلدان المنطقة (نسبة المستفيدين من الشبكة الكهربائية لا تتعدى 52 في المائة من مجموع المواطنين في اليمن، و34.5 في المائة في السودان)⁽¹¹⁾، كما أن نسبة كبيرة من السكان في بلدان عربية أخرى، خاصة في المناطق الريفية، تفنقر إلى الجودة في خدمات الطاقة المتاحة لها.

(10) حسب إحصاءات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول للفترات المعنية.

(11) حسب إحصاءات الاتحاد العربي للكهرباء لسنة 2013.

31- وقد شرعت العديد من الدول العربية في إعداد وتنفيذ بعض المشاريع للاستفادة من الطاقة المتجددة المتوفرة بغزارة في المنطقة، وقامت بوضع أهداف محددة لبلوغ نسب معينة لمساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها⁽¹²⁾.

32- وإدراكاً من الدول العربية لأهمية مساهمة كفاءة الطاقة في السيطرة على تنامي حاجاتها المحلية من الطاقة. بادرت بإعداد وتنفيذ بعض البرامج التي ترمي إلى اعتماد كفاءة الطاقة كعنصر أساسي في منظومتها. وقد قامت جامعة الدول العربية بتأطير بعض هذه الجهود، وحثت الدول العربية على إعداد وتنفيذ خطط وطنية لكفاءة الطاقة يتم تقييمها كل ثلاث سنوات⁽¹³⁾. وقد وضعت العديد من الدول العربية الخطط الوطنية ذات الصلة واعتمدها في برامجها الوطنية.

33- وبالرغم من هذه البرامج والخطط، لا تزال الجهود المبذولة والنتائج المحققة دون المستوى المطلوب الذي يستدعي استنفاراً للجهود والإمكانات البشرية والمادية اللازمة حتى يتسنى استغلال الفرص المتاحة وتجنيب الجهات ذات العلاقة لإحداث نقلة نوعية في هذا المجال.

34- وفي هذا السياق، لا ينبغي التغاضي عن المعوقات والصعوبات العديدة التي لا بد من إزالتها، والعديد من التدابير والإجراءات التي ينبغي إنجازها لتهيئة بيئة تمكّن من تعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتعميم الوصول إلى الخدمات الحديثة للطاقة، رفعاً للتحديات الإنمائية لبلدان المنطقة وتفعيلاً لمبادرة الأمم المتحدة لـ "الطاقة المستدامة للجميع".

35- وقد قدم البيان المشترك الصادر عن الأمانة التنفيذية تشخيصاً دقيقاً وجريئاً للصعوبات والمعوقات ذات الصلة، وأشار إلى الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى تجاوزها. وينطبق هذا التشخيص في مجمله على كافة بلدان المنطقة العربية.

ألف- إصلاح سوق الطاقة

36- يشمل إصلاح سوق الطاقة اعتماد مقاربة شاملة تعيد تنظيمها بشكل يلبي جميع الاحتياجات المستقبلية، ويعيد النظر في أسعار الطاقة، بحيث تغطي التكاليف المباشرة وغير المباشرة لإنتاج الطاقة واستخدامها. ويستدعي هذا الإصلاح ترشيد منظومات دعم أسعار الطاقة الحالية التي باتت عبئاً ثقيلاً على ميزانيات أغلب الدول العربية، وعانقاً في وجه التنمية، وفي وجه تطور قطاع الطاقة⁽¹⁴⁾ وغيره من القطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم. فما تنفقه بعض الدول على دعم أسعار الطاقة فاق ما تنفقه في مجالي الصحة والتعليم⁽¹⁵⁾. والدعم لا يميز بين المستخدمين النهائيين، ولا يحدد مجالات ذات أولوية للانتفاع به وتصميم الآليات الكفيلة باستخدامه استخداماً رشيداً. وقد ساهم دعم أسعار الطاقة في فشل برامج كفاءة الطاقة في المنطقة العربية، وكان حجر عثرة أمام الاستثمار الخاص في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

(12) الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2030، LAS/IRENA 2014.

(13) "الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي" الذي تم اعتماده بموجب القرار رقم 195 الصادر عن الاجتماع السادس والعشرين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(14) Energy Subsidies in the Arab World – UNDP 2012

(15) Tapping a Hidden Resource: Energy Efficiency in the Middle East and North Africa- ESMAP 2009

باء- كفاءة الطاقة

37- أكد البيان على ضرورة إنشاء الأطر اللازمة لجذب استثمارات كبيرة إلى مشاريع كفاءة الطاقة، وعلى ضرورة التركيز على ترويج خدمات الطاقة، كسلعة بدلاً من ترويج الطاقة. وهذا من شأنه جعل كفاءة الطاقة جزءاً أساسياً من إنتاجها وترويجها. وتطرق البيان إلى تعزيز كفاءة الطاقة في التخطيط الحضري، ووضع معايير موضوعية ودقيقة لتقييم أدائها والالتزام بتفعيلها، وأهمية الحد من بيع وتسويق الأجهزة والمعدات غير الكفوءة. وتعد هذه التوصيات خارطة طريق للإجراءات الواجب اتخاذها في كل بلد عربي يريد النهوض بكفاءة الطاقة بشكل جدي.

جيم- الطاقة المتجددة

38- ركزت التوصيات في هذا المجال على ضرورة نفاذ الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة إلى الشبكة القائمة، ومراعاة خصوصيات الطاقة المتجددة عند التخطيط لتحديث أو توسيع البنى التحتية اللازمة للشبكات، وأهمية تمويل الطاقة المتجددة، وإتاحة الفرصة لدمج الجيل الجديد من تكنولوجيا الطاقة المتجددة في منظومات الطاقة الوطنية. وأكد على ضرورة تعزيز مشاريع الطاقة الصغيرة والمنفصلة عن الشبكة في المناطق النائية، وتعزيز الاستخدامات المباشرة واللامركزية للطاقة المتجددة. ودعا إلى دعم التعاون الدولي والإقليمي والوطني في مجال الطاقة المتجددة.

دال- الوصول إلى خدمات الطاقة

39- شددت التوصيات على ضرورة التعجيل في تمكين الجميع من الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بجودة مقبولة، خاصة خدمات الكهرباء للإضاءة والاتصالات وتشغيل الأجهزة المنزلية والصناعات التحويلية. وأشار البيان إلى ضرورة وضع البرامج الوطنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة.

هاء- المجالات ذات العلاقة

40- شملت التوصيات مسألة أمن الطاقة، ومسائل التمويل والاستثمار وضرورة دعم التكنولوجيا وسبل تطويرها كما تضمنت التوصيات الحث على وضع البرامج والإمكانيات اللازمة لتوفير البيانات والمؤشرات الخاصة بتقييم أدائها ورصد استخداماتها حتى تسهم هذه البيانات في تحديد الاستراتيجيات المتعلقة بتطور منظومة الطاقة في كل بلد.

41- ويمكن اعتماد كل هذه التوصيات في بلدان المنطقة العربية لتناولها للعديد من المسائل اللازم معالجتها في هذه الدول ووصفها للتوجهات الأساسية التي لا بد من اعتمادها لضمان معالجة فعالة لهذه المسائل.

42- بناء على ما تقدّم، يُرجى من الدول الأعضاء:

(أ) أخذ العمل بما ورد في البيان المشترك الصادر عن الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، قصد اعتماد ما اقترح في الخطوط العريضة لخارطة الطريق للانتقال إلى منظومة جديدة للطاقة تستوفي شروط الاستدامة والعدل؛

(ب) الإلتزام بتحقيق الأهداف الثلاثة لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع واعتماد ما ورد من توصيات في بيان الأمناء التنفيذيين مرجعاً أساسياً في إعداد السياسات والبرامج ذات الصلة؛

(ج) تحديد المجالات ذات الصلة التي يُطلب من الإسكوا أن تساهم فيها بالمساعدة الفنية وبناء القدرات لدى الدول الأعضاء.

المرفق

الترجمة العربية للنص الأصلي للبيان المشترك⁽¹⁶⁾
الصادر عن الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس⁽¹⁷⁾ للأمم المتحدة
في مناسبة المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة
تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2014

بيان مشترك

صادر عن الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة
بمناسبة المنتدى الدولي الخامس للطاقة من أجل التنمية المستدامة

تساعد الأمم المتحدة الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتأمين خدمات الطاقة الحديثة من مصادر موثوقة ومستدامة، وبطرق حديثة، وبتكاليف ميسرة، تماشياً مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع". وتعمل الأمم المتحدة على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة. ونجاح هذه المساعي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم. غير أن عراقيل كثيرة تحول دون تحقيق هذه الأهداف الطموحة التي نتطلع إليها جميعاً. ففي خضم الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم، وبفعل سعي أسواق الطاقة إلى الربح، باتت المصالح الاقتصادية العابرة في طليعة الأولويات. ولأغراض جيوسياسية، أصبح أمن الطاقة يتصدر اعتبارات السياسات العامة. ومع أنّ العالم يرفع راية تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، لا تزال خدمات الطاقة في الكثير من البلدان دون مستوى الطموح، وإمكانات الحصول عليها ضعيفة، وهي على تراجع. كما أن تكاليف خدمات الطاقة، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة أخذت في التزايد. وإزاء ذلك، يؤكد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية للأمم المتحدة وجود إمكانات لتحقيق استدامة الطاقة، وأنّ هذا الهدف لا يتعارض بالضرورة مع غايات أخرى قصيرة الأمد، إذا عقدت دول العالم العزم على تحقيقه.

• **تحسين كفاءة الطاقة في معظم البلدان أصبح ضرورة ملحة.** تحسين كفاءة الطاقة هو أحد أكثر الخيارات فعالية بكلفة ميسرة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في معظم بلدان العالم. فهو يساهم في تحقيق أمن الطاقة، وحفظ البيئة، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي. ومع أن العالم يزخر بإمكانات لتحسين كفاءة الطاقة، فغالباً ما تبوء المساعي المبذولة لتحقيق ذلك بالفشل، بفعل القصور في أطر السياسات الوطنية. فالسياسات الرامية إلى خفض أسعار الطاقة بصورة اصطناعية تشجّع على الإسراف في الاستهلاك؛ والدعم الحكومي لإنتاج الطاقة واستهلاكها يؤدي إلى خلل في أسواقها. وإدارة الطاقة في المنازل كما في القطاع الزراعي تفتقر إلى الكفاءة. أما الوافدون الجدد إلى سوق الطاقة، فتحول عراقيل دون دخولهم إليها، في ظلّ قواعد ومعايير قاصرة، وإحصاءات ومعلومات تشوبها الثغرات، فلا تساهم في إدارة استخدام الطاقة وتتبع التقدم المحرز في هذا الصدد. كذلك، غالباً ما يكون الوعي العام والتنقيف بشأن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد لتحسين كفاءة الطاقة والإنتاجية الصناعية دون المطلوب.

• **إعادة النظر في سياسات الطاقة المتجددة وتعديلها صار لازماً.** بدأت موارد الطاقة المتجددة، بفضل كلفتها، تنافس موارد الطاقة التقليدية. وهي تساهم في خفض صافي كثافة انبعاثات الكربون في قطاع الطاقة، وتحسين أمن الطاقة، وتعزيز التنمية الاقتصادية. ويكتسب إدراج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في العالم أهمية متزايدة. وصارت نظم الطاقة المستقبلية تصمم بشكل يهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى منها، سواء أكانت موصولة على الشبكة الكهربائية أم منفصلة عنها. غير أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يستدعي تذليل العقبات التي تحول دون تنافسها بشكل عادل مع أنواع الطاقة التقليدية، من دون اللجوء إلى الإعانات الطويلة الأمد. ويتطلب ذلك

(16) يمكن الاطلاع على النص الأصلي للبيان المشترك باللغة الإنكليزية عبر: <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3539a>.

(17) اللجان الإقليمية الخمس هي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إنشاء منظومة للطاقة ذات إطار محدد؛ وإنشاء آليات مالية محددة الأهداف ومبتكرة لتنفيذها، ووضع سياسات تراعي الظروف الاقتصادية والتحديات التنموية التي تواجهها البلدان التي تزخر بمصادر الطاقة المتجددة.

- **الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بشكل عادل يستدعي تعبئة الموارد اللازمة.** لضمان وصول خدمات الطاقة الجيدة إلى المناطق النائية، وتأمين الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك، لا بد من الاستثمار في جميع حلقات سلسلة القيمة في قطاع الطاقة، بدءاً بإنتاج الطاقة الأولية ووصولاً إلى استخدامها النهائي. ولضمان تلك الاستثمارات، ينبغي أن تضع الحكومات رؤية طويلة الأمد لتوفير خدمات الطاقة المستدامة، وسياسات مستدامة، وأنظمة تسهل على منتجي الطاقة ومستهلكيها التجاوب مع سوق للطاقة دائمة التجدد. وينبغي أن تشمل مكونات هذه الرؤية حصول الفئات الضعيفة على خدمات الطاقة الحديثة، كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر وسياسات التنمية الاجتماعية.

وعليه، نحث الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على الإسراع في الانتقال إلى منظومة جديدة ومستدامة وعادلة للطاقة، تكسب الملامح المفصلة في الصفحات التالية. ويسرّ اللجان الإقليمية أن تساعد دولها الأعضاء على وضع خطط عمل لتأمين الطاقة المستدامة وتصميمها بحيث تلبي احتياجات كل من هذه الدول في سياق التنمية لما بعد عام 2015، وتسهم في تحقيق أهداف مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع"، وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة المعنية بالطاقة.

كريستيان فرييس باخ
الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا

شمشاد أختار
الأمينة التنفيذية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ريما خلف
الأمينة التنفيذية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أليسيا برسينا
الأمينة التنفيذية
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي

كارلوس لوبيز
الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إصلاح سوق الطاقة

1- إعادة هيكلة أسواق الطاقة باعتماد مقاربة شاملة هدفها تلبية الاحتياجات المستقبلية كافة. ويجب أن تغطي أسعار الطاقة جميع التكاليف المتصلة بإنتاجها واستخدامها، بالإضافة إلى التكاليف المترتبة على عوامل خارجية، مثل غازات الاحتباس الحراري والملوثات الأخرى. ولا بد أن تسهم هذه الأسعار في الإدارة المستدامة للطاقة، وزيادة الكفاءة في استخدامها، وتعميم تكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة.

2- تنفيذ السياسات اللازمة للانتقال إلى منظومة الطاقة المرجوة وضمان موثوقية خدماتها، والإنصاف في الحصول عليها، وتسعيرها بمراعاة جميع التكاليف، واستقرارها، بالإضافة إلى تعزيز القدرات من أجل وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد للطاقة، ينبغي تشجيع إنشاء وتنفيذ نماذج تجارية تحفز التنافسية بين الشركات من أجل تقديم سلع الطاقة ذات انبعاثات الكربون المنخفضة وتيسير الحصول على خدمات الطاقة المستدامة.

3- نشر سياسات الحوافز، ووضع المعايير والأنظمة اللازمة لتحقيق الانتقال المنشود. كذلك، يجب تقديم الحوافز لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق كفاءة الطاقة على طول سلسلة القيمة، وتعزيز نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة، على أن تكون النهج المتبعة ملائمة للظروف الوطنية لكل بلد.

- 4- **ترشيد استخدام إعانات الطاقة، من خلال البحث عن سبل تتسم بالكفاءة والفعالية لحماية الفئات الضعيفة.** وهذا الأمر يستدعي تقديم الإعانات الهادفة إلى التغلب على العقبات القصيرة الأمد التي تحول دون الاستفادة تجارياً من التكنولوجيا الفعالة القادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المتصلة بالطاقة. فالإعانات العشوائية، المباشرة منها وغير المباشرة، تلحق الضرر بالميزانيات الوطنية، وتشوّه أسواق الطاقة، وتحد كثيراً من الحوافز المشجّعة على الاستثمار في تدابير كفاءة الطاقة وإمدادات الطاقة. ولذلك ينبغي تحسين تدابير الدعم، من حيث أهدافها وتركيزها، لزيادة قدرة فئات محدّدة على الاستفادة من خدمات الطاقة.
- 5- **تشجيع التنمية المستدامة للموارد الوطنية غير المستغلة، والانتقال إلى إنتاج انبعاثات متدنية الكثافة من الكربون عند إنتاج الطاقة الحرارية.**

كفاءة الطاقة

- 1- **إنشاء الأطر الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية المواتية لجذب الاستثمارات الكبيرة إلى مشاريع كفاءة الطاقة، وذلك على طول سلسلة الأنشطة المضيئة للقيمة.** ويستدعي ذلك وضع برامج واسعة النطاق لتعزيز كفاءة الطاقة، مقترنة بآليات لتنفيذها، وإنشاء أسواق وطنية تحتضن المشاريع المعنية بكفاءة استخدام الطاقة.
- 2- **البحث عن السبل اللازمة لتمكين موردي الطاقة من بيع خدمات الطاقة بدلاً من سلعها.** ويهدف ذلك إلى التعجيل في تطبيق نهج كفاءة الطاقة، وتشجيع إنشاء شركات خاصة قوية توفر خدمات الطاقة عن طريق إبرام الشراكات مع القطاع العام لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق في مجال كفاءة الطاقة. وهذه الشركات يمكنها إدارة الأموال العامة المخصصة لمشاريع كفاءة الطاقة، وتطوير شبكات المتعاقدين من الباطن المتخصصين والإشراف عليها.
- 3- **تعزيز التخطيط الحضري الشامل لعدة قطاعات، لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المدن بما في ذلك الإسكان والنقل والمياه والبنى التحتية للمرافق البلدية.**
- 4- **وضع معايير لأداء الطاقة تقوم على التكنولوجيا، والسعي إلى الالتزام بحد أدنى منها، وتوحي الصرامة في تطبيقها في جميع القطاعات.** كذلك، يتعيّن اعتماد معايير وإجراءات الاختبار والتوسيم التي تستوفي الشروط الدولية المتوافق عليها وتوفر معلومات دقيقة وشفافة عنها، بالإضافة إلى وضع لصاقات كفاءة استخدام الطاقة على المعدات الكثيفة الاستهلاك.
- 5- **الحد من بيع وتسويق الأجهزة والمعدات التي لا تستوفي الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دولياً.**
- 6- **تنفيذ برامج تنفيذية لتدريب المهندسين المعماريين والمهندسين بشأن سبل الحدّ من استخدام الطاقة، وتثقيف الجمهور عامة في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة وتأثيرها على ميزانيات الأسر.**

الطاقة المتجددة

- 1- **ضمان وصل الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة بالشبكة القائمة بشكل كلي وعادل.**
- 2- **مراعاة منظومة الطاقة المستقبلية عند التخطيط لتركيب أو استبدال البنى التحتية اللازمة للشبكات.**
- 3- **خفض تكاليف نظم الطاقة عن طريق إصلاح أسواق الطاقة؛ وتحديد مجموعة من المعايير؛ واعتماد نماذج تجارية تستجيب للطلب وتتميز بالمرونة في العرض، وبالكفاءة في استخدام الطاقة ونقلها وتوزيعها.**
- 4- **وضع آليات محددة الأهداف لخفض تكاليف تمويل الطاقة المتجددة من خلال اعتماد نماذج تجارية ومالية تراعي مبادئ إدارة الشبكات والتنبؤ بالأعباء والتخطيط المالي والتجارة والتنظيم.** وينبغي تشجيع مشاركة القطاع المالي، من أجل الحد من المخاطر التي يتوقع أن تنجم عن نشر الطاقة المتجددة ودمجها في نظم الطاقة الوطنية القائمة.

- 5- إزالة المعوقات التي تحول دون نشر الجيل الجديد من تكنولوجيا الطاقة المتجددة وغير التقليدية؛ وتعزيز دمجها في منظومات الطاقة الوطنية واكتساب الخبرة في مجال توزيعها.
- 6- تعزيز مشاريع الطاقة الصغيرة جداً، والصغيرة، والمنفصلة عن شبكة التوزيع، في المناطق النائية.
- 7- تعزيز الاستخدامات المباشرة واللامركزية للطاقة المتجددة.
- 8- توثيق التعاون الدولي والإقليمي والوطني من أجل البحث والتطوير، على الأمد البعيد، في مجال التكنولوجيا الفعالة من حيث الطاقة؛ وتبادل المعارف والدروس المكتسبة بشأن تعزيز القدرة على توليد الطاقة المتجددة على نطاق واسع.

الحصول على الطاقة

- 1- التسليم بأن تقديم خدمات الطاقة الحديثة للجميع يتطلب حشد الموارد اللازمة من القطاعين العام والخاص. ولتوسيع نطاق تغطية خدمات الطاقة لتشمل من لا يخولهم دخلهم تسديد كلفتها، ينبغي تقديم دعم حكومي للاستثمارات الأولية، وأيضاً لذوي مستويات دخل محدّدة من السكان. ويتعيّن تشجيع إشراك قطاعات أخرى ودمج أهداف إنمائية إضافية في الخطط الرامية إلى تحقيق أهداف مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع"، لا سيما في ما يتعلق بالعلاقة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية والصحة.
- 2- التسليم بأن سكان المناطق الريفية غير الموصولة بشبكات الكهرباء القائمة، والقاطنين في ضواحي المدن في مساكن موصولة بشكل متقطع أو غير قانوني إلى هذه الشبكات، يواجهون صعوبات في الحصول على الطاقة، وبالتالي الإقرار بضرورة تعديل السياسات القائمة وتكييفها على نحو يسمح بمعالجة هذه الحالات.
- 3- تطوير برامج إقليمية ووطنية ودون وطنية هدفها التعجيل في توفير خدمات الطاقة الحديثة، من خلال تنفيذ السياسات وخطط التمويل الابتكارية.
- 4- التشجيع على تحديد معايير لجودة الخدمات كوسيلة للتوفيق بين احتياجات موردي خدمات الطاقة ومستهلكيها.
- 5- التعجيل في تأمين الكهرباء للإضاءة، والاتصالات، وتشغيل الأجهزة المنزلية، والصناعات التحويلية.

أمن الطاقة

- 1- وضع معايير إقليمية ودولية، أو آليات تنظيمية أخرى، على جميع مستويات منظومة الطاقة، لضمان الترابط مع الجهات الإقليمية والدولية وتشغيل المنظومة والتبادل التجاري، على أن تشكل هذه المعايير أداة تتيح للحكومات إمكانية تسريع عملية الانتقال إلى منظومة مستدامة للطاقة، وللقطاع الخاص إمكانية الاستثمار في هذه المنظومة والاستفادة من المعايير الموحدة.
- 2- إقامة حوار مفتوح وموضوعي بين البلدان المنتجة للطاقة والمستهلكة لها وبلدان مرورها العابر حول قضايا أمن الطاقة وتكنولوجياتها وسياساتها.
- 3- تعزيز الترابط الإقليمي بين مشاريع البنية التحتية للطاقة من أجل تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وذلك لتعميم الطاقة المتجددة واستخدام موارد الطاقة على النحو الأمثل.
- 4- تكثيف الجهود لتحويل هدف التكامل الإقليمي في مجال الطاقة حقيقة. كذلك، تشجيع الترابط بين مشاريع البنية التحتية للطاقة في البلدان التي تتوفر فيها مصادر الطاقة التكميلية، باعتبار ذلك طريقة فعالة لتعزيز أمن الطاقة وتحقيق استقرار نظم الطاقة في كل من هذه البلدان بكلفة ميسرة.

التمويل والاستثمار

- 1- إقامة حوار مع المؤسسات المالية لاستطلاع السبل الكفيلة بالمواءمة بين الحوافز الاستثمارية وأهداف مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع".
- 2- تعزيز الاستثمارات في الموارد المرنة بعد دراسة تكاليف تحسين الشبكات الكهربائية وزيادة قدرتها وغير ذلك من الاحتياجات.
- 3- تعزيز مشاركة المصارف الإنمائية والتجارية في إنشاء خطوط ائتمانية متخصصة، وتحديد الضمانات، وإبرام العقود، وتوفير المنتجات الأخرى اللازمة للاستجابة للاحتياجات التمويلية لفرص مشاريع الطاقة القابلة للتمويل، وذلك في البلدان كافة.
- 4- إنشاء الأطر الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لجذب الاستثمارات على مختلف مستويات سلسلة القيمة، بما يشجع زيادة الكفاءة في توفير خدمات الطاقة وليس استخدام موارد الطاقة.
- 5- البحث في سبل الحد من المخاطر المحتملة للمشاريع المتصلة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وسبل توفير الضمانات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- 6- الترويج للمشاريع ذات الكفاءة العالية والمنتجة لكميات متدنية من الكربون، في جميع القطاعات الاقتصادية؛ وتشجيع مطوري المشاريع وغيرهم من منتجي السلع والخدمات على تبادل المعلومات عن تلك المشاريع مع المؤسسات المالية.
- 7- خلق أدوات مالية مصممة لمستخدمين نهائيين من غير المؤسسات.

التكنولوجيا

- 1- دعم البحث والتطوير وتسخير التكنولوجيات الجديدة والموارد المالية والمهارات الإدارية اللازمة لتحقيق عملية التحول.
- 2- تشجيع التصنيع المحلي لتجهيزات كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة نظراً إلى أهميته في خلق فرص عمل بشكل فعال من حيث الكلفة.
- 3- وضع برامج لتأهيل وبناء قدرات الفنيين والعاملين في مجال تصميم وتنفيذ حلول الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة.

بيانات ومؤشرات الطاقة وتحليلها

- 1- وضع برامج تُعنى بإحصاءات الطاقة مهمتها رصد المتغيرات الرئيسية في إنتاج الطاقة واستهلاكها، وإعداد التقارير حولها؛ ودمج تلك البرامج بالكامل في الأنظمة الوطنية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- تجميع البيانات المتاحة حول أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها بما يتسق مع منظومة الطاقة المنوي تنفيذها في المستقبل. كذلك، رصد أنماط استهلاك الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية، حسب مصادر الطاقة والاستخدامات النهائية الرئيسية، وإعداد تقديرات موثوق بها حول هذه الأنماط.
- 3- إجراء تخطيط طويل الأمد للخيارات الوطنية في مجال الطاقة، يقوم على منظور التنمية المستدامة، ويسهم في زيادة الإقبال على كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، ويشجع على حسن إدارة موارد الطاقة، ويضمن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، ويلبي احتياجات مستهلكي الطاقة ومورديها.
- 4- تعزيز القدرة على تحليل التفاعلات بين مختلف القضايا التي تتناولها سياسات الطاقة، لا سيما العلاقة بين الطاقة والمياه، وبين المياه والغذاء والطاقة، وذلك لوضع سياسات تتضمن نهجاً ابتكارية ومستدامة لمعالجة هذه القضايا المتعددة المجالات والمتصلة بالطاقة.